مجلة علوم التربية

دورية مغربية متخصصة

- من بيداغوجيا الكفايات إلى بيداغوجيا الإدماج
- بيداغوجيا النجاح: قراءة في المنطلقات والأهداف
- اللغة والأدب: أية علاقة؟
- المراهقة والتحولات الأسرية في الوسط القروي
- القراءة المنهجية للنص النظري: إشكالات وتساؤلات
- فشل الإصلاحات التعليمية بالمغرب: الأسباب والحلول

العدد الواحد والأربعون- سبتمبر 2009

فشل الإصلاحات التعليمية بالمغرب.. الأسباب والحلول

• ذ. محمد الصدوقي

باحث في علوم التربية

المتتبع لمسارات الإصلاحات التعليمية بالمغرب منذ الاستقلال إلى مابعد الميثاق الوطني للتربية والتكوين، يجد نفسه أمام حيرة سؤال مركزي: لماذا تفشل الإصلاحات التعليمية بالمغرب رغم عددها الكثير والمستمر إصلاحات(1957-1958-1964-1966-1966-1970-1970-1980-1981-1985-1999) وغيرها هل أسباب فشل الإصلاحات ذات طبيعة تاريخية وبنيوية ؟ مادية أم بشرية؟ تنظيمية و تدبيرية أم بيداغوجية ؟سياسية أم بيداغوجية؟ داخلية أم خارجية؟ مدرسية أم مجتمعية؟... وماهي الحلول والاقتراحات الموضوعية والناجعة لتجاوز إخفاقات الإصلاحات التعليمية ومنظومة التربية والتعليم بالمغرب؟

للإجابة عن الأسئلة السابقة،حاولنا في هذا العمل عرض نماذج من أهم المقاربات التي اشتغلت على مسألة الإصلاحات التعليمية، كمقاربة المكي المروني من خلال كتابه القيم حول الإصلاح التعليمي بالمغرب من سنة 1956 إلى 1994، ومقاربة تقرير الخمسينية (المغرب الممكن)، ومقاربة المجلس الأعلى للتعليم، ومقاربة الشركاء الاجتماعيين (النقابات الأكثر تمثيلية)، ومقاربة البنك الدولي، ومقاربة البرنامج/ المخطط الاستعجالي الأخير لوزارة التربية الوطنية؛ لنخرج، في الأخير،بخلاصات وملاحظات تركيبية ونقدية لأهم أسباب فشل الإصلاحات التعليمية والحلول الممكنة لتجاوزها من أجل نظام تربوي تعليمي أكثر نجاعة حاضرا ومستقبلا.

I- مقاربة المكي المروني: الإصلاح التعليمي بالمغرب(1956-1994)

في فصول هذا الكتاب حاول المكي المروني رصد المسار التاريخي لإشكالية الإصلاح التعليمي بالمغرب من الاستقلال إلى 1994، والبحث في الثوابت التي ميزت العمل الإصلاحي في التعليم والتكوين،وفي أهم الإشكالات المركزية للإصلاح،والحلول المقترحة،والشروط الضامنة لأي إصلاح ناجع.ولخص مقاربته في أربعة محاور أساسية:

1 ـ **موضوع الإصلاح:** ويشمل قضية سياسة التمدرس التي خضعت لمنطق الظرفية الاقتصادية التي تميزت بغياب «رؤية مندمجة لمسألة التمدرس،حيث ترك التكوين المهني منفصلا عن التكوين العام»؛ومسألة توحيد التعليم، إذ أدى الفصل بين النظام العصري والنظام الأصيل إلى ترسيخ الازدواجية الثقافية؛ وموضوع التعريب،حيث تميزت سياسة التعريب بالتردد والعشوائية،لأن الخطاب الرسمي آثر الازدواجية اللغوية على التعريب، في التعليم،مما انعكس سلبيا على مردودية التعليم وفعاليته؛بالإضافة إلى مسألة المضامين والطرق البيداغوجية وتدبير النظام التعليمي.

2 ـ **العوامل المؤثرة في الإصلاح:** ولخصها في: الطلب الاجتماعي القوي الذي لا تسايره وسائل الدولة،والعامل الاقتصادي،والعامل السياسي الذي يحتد كلما طُرحت قضايا التعريب والتوحيد،والإرث التاريخي للهياكل والبنيات الموروثة عن عهد الحماية كالازدواجية اللغوية والثقافية،وثقل التقاليد حيث إن(مثلا) أساليب العمل التي تخولها «النصوص التشريعية» وتتعزز بفعل الممارسة فتصبح «تقاليدا» وحقوقا مكتسبة تقف أحيانا في وجه التغيير،بالإضافة إلى الجهاز الإداري المحكوم بالعلاقات العمودية.

3 ـ **عملية الاصلاح:** ميز فيها الكاتب بين الإصلاح المُعد في إطار مخطط التنمية،والإصلاح المعد خارج مخطط.

إذ تناول ضمن المستوى الأول الهياكل ومراحل إعداد المخطط، وإعداد المخطط القطاعي للتعليم وإنجاز المخطط وتتبعه. وفي المستوى الثاني،تطرق إلى إعداد الإصلاح والاستشارة حوله، حيث لا حظ هيمنة الطابع التقنوقراطي والتجزيئي،وغياب المعنيين بالإصلاح، والبطء في إنجاز الإصلاح، وهيمنة الطريقة البيروقراطية، وعدم إشراك الوسط المحلي. كما أن الإصلاح يظل محدودا بمس شكل النظام لا محتواه.

4 ـ **شروط إنجاح الإصلاح التعليمي:** يقترح المكي المروني لإنجاح أي إصلاح تعليمي: ضرورة البدء بإعداد مشروع مجتمعي شمولي قبل أي عملية إصلاحية، يأخذ بعين الاعتبار المكونات الأساسية للمجتمع وتطلعاته، ويكون قابلا للإجماع من قبل كل الفئات التي تكونه؛ حصول منظور واضح لموقع النظام التعليمي ولوظائفه النوعية، والتوازن بين الخطاب التقني والخطاب السياسي؛منظور مندمج لنظام التعليم والتكوين؛مشاركة واسعة ونشيطة لكل الفعاليات في عملية الإصلاح؛التكوين والتأطير؛توفير الوسائل

المادية الكافية للإصلاح؛ إحداث بنية تقوم بتتبع الإصلاح. (المكي المروني،الإصلاح التعليمي بالمغرب،مجلة عالم التربية 1996).

5 -II مقاربة تقرير الخمسينية

خلصت المقاربة المقدمة من طرف تقرير الخمسينية على ان المشاكل المتواترة للمنظومة التربوية تأرجحت بين وضوح التشخيصات وقصور العلاجات. وتم تحديد أهم مشاكل هذه المنظومة في:

1 ـ اختلال العلاقة بين التربية والاقتصاد

حيث مع حلول الثمانينيات، وعلى خلفية التقويم الهيكلي، بدأت بوادر الأزمة التعليمية في الظهور، وأدت عدة عوامل اجتماعية وسياسية إلى انفصال منظومة التربية والتعليم عن الاقتصاد الوطني، وذلك في سياق الإنهاك الذي عرفه القطاع العام، وانسحاب الدولة من القطاعات المنتجة، وتحقق إشباعها في احتياجاتها من الأطر العديدة. وبدا هذا الانفصام كميا من خلال الإعداد الكبيرة الآخذة في التزايد، ونوعيا من خلال بطالة حاملي الشواهد.

ورغم البرنامج الإصلاحية التي ابتدأت منذ 1993، إلا أنها كانت محدودة ولم تحل دون تفاقم الوضع، حيث تم فقدان الثقة من جدوى المدرسة، واللجوء إلى التعليم الخصوصي، وتكريس ازدواجية مشينة للمنظومة التربوية الوطنية، بالإضافة إلى تفاقم الشرخ اللغوي والتربوي...

2 ـ الإخفاق في مجال محاربة الأمية رغم أن المغرب واحد من أكثر معدلات الأمية ارتفاعا في العالم، إلا أن عملية محاربة الأمية تسير ببطء، وتقليصه لم يتحول بعد إلى هدف سياسي راسخ. كما ان الأمية يتم تغذيتها باستمرار بتسربات المنظومة التربوية المتراكمة بالأميين الناشئين (بالإضافة إلى الأمية الوظيفية وعدم التأهيل للاندماج المهني). كما أن الوسائل المعبأة لمحاربة الأمية هزيلة، حيث إن برنامج محاربة الأمية يتعهد ب 141.000 مستفيد، والحال أن اعتماد الأطفال الذين غادروا المدرسة يقدر بمليون طفل.

3 ـ ضعف القدرة الإدماجية للمنظومة التربوية

ـ عدم رفع تحدي تعميم ولوج الأطفال في سن التمدرس إلى المدرسة الأساسية، إذ الكثير من الاطفال المغاربة، خصوصا أبناء الفقراء والقرويين، وبصفة خاصة الفتيات الصغيرات، يظلون خارج المسار الدراسي.

ـ عدم القدرة على استقطاب الفئات الميسورة، التي تفضل التعليم الخصوصي بأنواعه.

4 ـ تعتر الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للمنظومة التربوية: سواء تعلق الامر بالعلاقة مع سوق الشغل، أو بجودة التعلمات، أوبوظائف المدرسة تجاه المجتمع والمواطنة.

5 ـ التقهقر التدريجي للمردودية الداخلية: اللاتمدرس واستفحال ظاهرة التسرب بدون تاهيل (3تلاميذ من 4 من بين الذين يغادرون المنظومة التربوية كل سنة هم بدون أي تأهيل، أي غير حاصلين على البكالوريا أو أي شهادة في التكوين المهني.

6 ـ التذبذب في تدبير السياسة التعليمية: حيث يتسم بالخيبة اللغوية، والفجوة اللسانية، والفقر اللغوي، وانعدام الأمن اللغوي، إذ نجد أنفسنا أمام عدمية لغوية تقدم نفسها باعتبارها «تعددية لغوية». بالإضافة إلى الشرخ اللغوي بين المدرسة العمومية ونظام التعليم الخاص الذي يمارس فعله السلبي، وخلق فجوة لغوية بين اللغات الأم (دارجة، أمازيغية) وبين لغات الكتابة والقراءة (العربية الفصحى، الفرنسية)، ووجود انفتاح غير كاف على اللغة العالمية (الانجليزية).

وعلى العموم، حسب تقرير الخمسينية، تميزت خمسون سنة من الإصلاحات التعليمية بالمواصفات التالية:

- الترددات وعدم الاستقرار.
- تنازعات حول تصور المدرسة بين ثلاثة اتجاهات متناقضة: الاتجاه العصري المتفتح، والاتجاه الإصلاحي القومي، والاتجاه التقليدي المحافظ
- وجود استقطابات (متضاربة): النخبوية مقابل الديمقراطية، المجانية مقابل المساهمة المالية...
- تنفيذ الإصلاحات تتسم دوما بالنزعة الانتقائية، التي تفضل الأبعاد الكمية الأكثر بروزا، وتأجيل الجوانب النوعية المتعلقة بالقضايا الصعبة والحساسة.
- عدم الاستقرار (بين1955 و2005 تعاقب على الوزارة أكثر من 38 وزيرا وكاتب دولة ونائب كاتب دولة)؛ حيث المقاربات لم تكن دائما متجانسة، والسياسات ظلت دائما تفتقر إلى القدرة على الاستمرارية، وذلك في ميدان يكون فيه من الضروري أن تتخذ فيه الأفعال والانجازات صفة الاستدامة.
- الإصلاح الحالي (الميثاق الوطني للتربية والتكوين) مثله مثل المحاولات السابقة، كشق عن صعوبات في التطبيق، ولم يسلم من الاختيار الانتقائي لقرارات معينة على حساب أخرى.
- عدم الطرح الجدي لمسألة الحكامة.

ويقترح تقرير الخمسينية كمداخل من أجل البلورة الحقيقية لتحسين النظام المدرسي مايلي:

- ترسيخ الطابع المحلي والجهوي لمنظومة التربية والتعليم.
- الدفع باللامركزية إلى أقصى مدى، مع مراعاة تنوعها.
- بلوغ هدف الجودة والامتياز والتفوق على صعيد كل مؤسسة.

- فتح الباب أمام الأطراف ذات التخصص التقني والمالي والتدبيري في إدارة التربية الوطنية.
- عدم المراهنة على وثائق الإصلاح وحدها،والمنجزة بدورها وفق منطق خطي أفقي تنازلي.
- التقويم المنتظم.
- إطلاع المجتمع ومختلف الفاعلين والرأي العام على إنجازات المنظومة ومكامن قصورها وقوتها. (المغرب الممكن، 2006).

III- مقاربة المجلس الأعلى للتعليم

حسب التقريرالأول للمجلس الأعلى للتعليم حول منظومة التربية والتكوين وآفاقها هناك خمس محددات/ إشكاليات أساسية قد تشكل مصدر اختلالات منظومة التربية والتكوين،والتي لم تتمكن هذه المنظومة من إيجاد حلول لها، وهي:

1 ـ **إشكالية الحكامة على جميع المستويات:** حيث لم تصل الحكامة بعد إلى تكريس نهجها المتمركز على ترسيخ المسؤولية وتوضيحها،وتكريس المزيد من الثقة والاستقلالية،وتوسيع تفويض الاختصاصات والصلاحيات،وترشيد وتسهيل مساطر التدبير،ونهج التدبير العصري المبني على النتائج والتقويم والمساءلة تبعا لمعايير معروفة وشفافة،واعتماد مقاربة تشاركية وفعالة في تخطيط وتدبير وتقويم شؤون المدرسة،وحل المشكلات في عين المكان. كما ان الحكامة اللامتمركزة للمنظومة في حاجة إلى تقوية وتمتين الجسور بين مختلف مكوناتها،وإلى تطوير قدرات وآليات القيادة في مجال التدبير وقيم الممارسات الجيدة،وتحديد الأهداف وعمليات التخطيط. كما أن عمليات توظيف الوسائل لازالت مركزية وعمودية. وكذلك من مكامن ضعف آليات قيادة المنظومة عدم توفرها على نظام فاعل وشامل للإعلام. بالإضافة إلى أن تركيبة مجلس الأكاديمية لا تفتح إلا مجالا محدودا لشركاء المنظومة في تدبير شؤونها، كما أن نقاشاتها غالبا ما تقتصر على برامج العمل والميزانية وآليات العمل دون التداول العميق في النتائج البيداغوجية والتربوية.

2 ـ **انخراط المدرسين أمام ظروف صعبة لمزاولة المهنة:** حيث لاحظ التقرير أن هناك خصاص متزايد في التكوين والتأطير،وظروف العمل صعبة وأقل حافزية لمزاولة المهنة،والافتقار إلى مقاربة لتدبير الموارد البشرية المبنية على النتائج والمساءلة وعلى التحفيز المستحق للمدرسين،وغياب الرضى المهني،والرغبة في تحسين الوضعية المادية والارتقاء المهني، والحق في التقدير والاعتراف.وهناك كذلك غياب لنظام شفاف وموثوق به للتقويم.

3 ـ **نموذج بيداغوجي أمام صعوبات الملاءمة والتطبيق:** حيث هناك عدم مواكبة الإصلاحات البيداغوجية الجديدة(التكوين)،وتوفير وتحديث الأدوات الديداكتيكية الملائمة،وعدم التخفيف من حجم البرامج

الدراسية وملاءمتها وإعادة تركيزها على الكفايات عوض مراكمة المعارف، وعدم تحديث طرائق التدريس، كما ان العرض التربوي أحادي ويفتقر إلى التنوع وتعدد الأساليب حسب حاجيات ومتطلبات المتعلمين، ويتسم بعدم تكافؤ الفرص، وهناك أيضا عدم التحكم في اللغات وضعف نجاعة طرق تدريس اللغات.

4 ـ **الموارد المالية وإشكالية تعبئتها وتوزيعها:** خلص التقرير إلى أن اعتمادات القطاع السنوية تشكل 6% من الناتج الداخلي الخام، وتمثل ربع ميزانية الدولة، غيران هذه الموارد توحي بوفرة غير حقيقية، لأن حجم استثمار الدولة في التربية لا يتعدى 600دولار للتلميذ. كما أن مساهمة الشركاء جد ضعيفة(الجماعات0.5% والقطاع الخاص بعيد عن تحقيقي 20% من العرض التربوية)، ومعظم الموارد تُرصد للنفقات المرتبطة بالأجور، ونفقات التجهيز والاستثمار لا تتعدى 12%، مما يعوق تحقيق الأهداف والرهانات المسطرة، كما أن توزيع هذه الموارد غير ملائم وغير متوازن بين الأكاديميات، ولا تخضع للعقلنة والترشيد.

5 ـ مساءلة التعبئة والثقة الجماعية في المدرسة:

يرى التقرير أن هناك نقص في تعبئة الفاعلين والمتدخلين والمعنيين بالمدرسة، وان التعبئة تظل خجولة بالنظر إلى الرهانات المطروحة، وهناك عدم تقديرها الكافي من طرف الشركاء وفئات المجتمع، واهتزاز الثقة في المدرسة، وتكريس الفوارق من خلال غياب الدعم الكافي لذوي الاحتياجات والمتعثرين، وعدم المساعدة على الارتقاء الاجتماعي(البطالة)، وسلبية صورة المدرسة وعدم جاذبيتها...

IV- مقاربة الشركاء الاجتماعيين (النقابات الأكثر تمثيلية)

مقاربات النقابات التعليمية(النقابة الوطنية للتعليم ـ كدش، النقابة الوطنية للتعليم ـ فدش، الجامعة الحرة للتعليم، الجامعة الوطنية لموظفي التعليم، الجامعة الوطنية للتعليم) تشخص، على العموم، أهم اختلالات منظومة التربية والتكوين في:

وجود فجوة بين مطالب المجتمع وأداء المدرسة، وبين المدرسة ومحيطها السوسيواقتصادي، ضعف المردرودية الداخلية والجودة، غياب التكوين الجيد والمستمر، الوضعية المادية والمهنية المزرية وغياب التحفيزات، تدهور البنيات التحتية والتجهيزات، اللجوء إلى الحلول الترقيعية، غياب المراقبة والمحاسبة والتقويم، غياب سياسة واضحة لولوج المهن التعليمية، تعدد المتدخلين، الاكتظاظ والأقسام المشتركة، والخصاص في الموارد البشرية، ضعف نظام الترقية والتقويم، ضعف الإمكانيات المرصودة للإصلاح، اهتزاز صورة ومكانة المدرسة، اختلالات مرتبطة بالحكامة وتوزيع الأدوار والسلط، وبأخلاقيات المهنة، غياب إشراك الفاعلين في صناعة القرار التربوي...(تقرير المجلس الأعلى، مساهمة الشركاء الاجتماعيين+ وثائق مختلفة).

V- مقاربة البنك الدولي

يخلص تقرير البنك الدولي لسنة 2007 المعنون بـ« الطريق غير المسلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» إلى ان السياسات التعليمية لدول هذه المنطقة(بما فيها المغرب) اقتصرت فيها الإصلاحات على الهندسة البيداغوجية(الموارد المادية،المناهج والتدريس،التمويل والإدارة)،وأغفلت عنصري التحفيز(التقييم والمتابعة،والحوافز والمكافآت،والمعلومات والأسواق) والمساءلة العامة(الصوت المسموع على المستوى الوطني،الصوت المسموع على المستوى المحلي)؛حيث إن هيمنة منظور الهندسة على الإصلاحات شكل حوالي 82%، ونسبة الإجراءات المتعلقة بالحوافز والمساءلة العامة لم تتعد 9%.

ومن الملاحظات المهمة التي خرج بها هذا التقرير حول دول هذه المنطقة، كون الصلة ضعيفة بين التعليم والنمو الاقتصادي،وتوزيع الدخل وتخفيض عدد الفقراء. كما نوه بضرورة إدراك أن دور القطاع الخاص في التعليم يحتمل أن يظل محدودا في المستقبل المنظور، ولذلك لا يسع أي بلد أن يتراخى في جهوده لإصلاح المدارس العامة.

وعليه،يوصي البنك الدولي الأنظمة التعليمية لهذه البلدان بحاجتها إلى أنواع مختلفة من إجراءات الهندسة وهياكل الحوافز، وآليات المساءلة العامة، كما أنها ستحتاج إلى تغييرات في العلاقة بين أسواق العمل والتعليم.

ومن بين الوصفات التي أعطاها البنك لدول هذه المنطقة:

- تجاوز الهندسة التعليمية كنشاط بسيط ومباشر،وجعل التعليم ينتج مهارات ملائمة للمنافسة العالمية،وان يلبي الطلب المتزايد على التعليم اللاحق للمرحلة الإلزامية.
- اعتماد نوع جديد من الهندسة يقوم على الشراكة وليس على القيادة الهرمية (التسلسلية).
- ربط التحفيز بالنواتج والابتكار(في الترخيص والترقية...).
- تشجيع تقديم الخدمات التعليمية من مؤسسات غير عامة.
- نقل قدر أكبر من مسؤوليات اتخاذ القرارات إلى مستوى المدرسة أو الجامعة...

IV- مقاربة البرنامج/المخطط الاستعجالي

لتجاوز بعض اختلالات منظومة التربية والتعليم،وإخفاقات أو قصور الإصلاحات السابقة،وخصوصا تلك التي شخصها التقرير الأول للمجلس الأعلى، يحاول مخططو ومنظرو البرنامج الاستعجالي(2012-2009) إعطاء « نفس جديد للإصلاح» منظومة التربية والتكوين من خلال برنامج يتضمن 4 مجالات للتدخل و 23 مشروعا. وقد اعتمد في ذلك على منهجية تعتمد على 5 مكونات أساسية:

1 ـ تحديد برنامج طموح مضبوط في أدق تفاصيله: مجالات التدخل،المشاريع،مخططات العمل،الجدولة الزمنية،الموارد التي يتعين تعبئتها.

2 ـ اعتماد رؤية تشاركية تتيح إشراك كل الفاعلين الأساسيين داخل منظمة التربية والتكوين،في بلورة البرنامج الاستعجالي.

3 ـ الانخراط القوي للفاعلين في الميدان لضمان تطبيق الاجراءات المحددة بصورة تعتمد مبدأ القرب،بغاية إعطائها بعدا عمليا ملموسا.

4 ـ وضع عدة للتتبع عن قرب تسمح بالتحكم الكامل في عملية تطبيق المخطط الاستعجالي.

5 ـ وضع أرضية لتدبير التغيير والتواصل من شأنها ضمان انخراط الجميع،وكذا بث روح التغيير في كل مستويا المنظومة.

أما المجالات والمشاريع المرتبطة بها التي يقترحها البرنامج/ المخطط فهي كالتالي:

ـ **المجال الأول**:التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى تمام 15 سنة من العمر: والمشاريع المرتبطة بهذا المجال هي:تطوير التعليم الأولي،توسيع العرض التربوي للتعليم الإلزامي،تأهيل المؤسسات التعليمية،تكافؤ فرص ولوج التعليم الإلزامي،محاربة ظاهرتي التكرار والانقطاع عن الدراسة،تنمية مقاربة النوع،إنصاف الأطفال ذوي الحاجات الخاصة،التركيز على المعارف والكفايات الأساسية(اعتماد بيداغوجيا الإدماج)،تحسين جودة الحياة المدرسية،وأخيرا إرساء« مدرسة الاحترام».

ـ **المجال الثاني**:حفز المبادرة والامتياز في الثانوية التاهيلية والجامعة والتكوين المهني: وذلك من خلال المشاريع التالية: تأهيل العرض التربوي في الثانوي التأهيلي،تشجيع التميز،تحسين العرض التربوي في التعليم العالي،وتشجيع البحث العلمي.

ـ **المجال الثالث**: المعالجة الملحة للإشكاليات الأفقية الحاسمة للمنظومة التربوية: والمشاريع المقترحة في هذا المجال هي: دعم قدرات الأطر التربوية،دعم آليات التأطير وتتبع وتقويم الأطر التربوية،ترشيد تدبير الموارد البشرية،استكمال تطبيق اللامركزية واللاتمركز وترشيد هيكلة الوزارة،ت خطيط وتدبير منظومة التربية والتكوين، التحكم في اللغات،وضع نظام ناجع للإعلام والتوجيه.

ـ **المجال الرابع**:توفير الموارد اللازمة للنجاح: وذلك من خلال مشروعين: ترشيد الموارد المالية واستدامتها،والتعبئة والتواصل حول المدرسة.

كما تجدر الإشارة إلى أن كل مشروع من المشاريع الـثلاثة والعشرين للمجالات الأربع ترتبط به عدة إجراءات معززة بالأرقام والجدولة الزمنية.

*** تعقيب وملاحظات عامة**

نظن أن المقاربات السالفة قد ألمت بشكل كبير بمسألة الإصلاحات التعليمية(على مستوى الأسباب أوالحلول المقترحة)،وأعطتنا فكرة شاملة حول مسارات الإصلاحات التعليمية بالمغرب في مختلف تمظهراتها التاريخية والنظرية والتنظيمية والبشرية...وذلك لا يمنع من القيام ببعض الملاحظات والتقييمات (كإضافات أو كتدقيقات):

1- على مستوى المنهجيات الموظفة

اغلب المنهجيات الموظفة ،سابقا وحاليا،يطغى عليها التوجهات التقنية والاختبارية والإحصائية والتجزيئية،لذا وجب اعتماد منهجيات ذات مقاربات كلية وشمولية،و توظيف العلوم الإنسانية والاجتماعية والمعرفية وغيرها أيضا في صناعة وتدبير منظومة التربية والتكوين،على اعتبار أن المدرسة وعنصرها البشري هما ظاهرتان مركبتان يتداخل فيهما الوجداني والمعرفي والتربوي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والقيمي والمجالي والقانوني والإداري... كما يجب اعتماد العقلنة العلمية والتخطيط المتوسط والبعيد المدى في تدبير وتنظيم منظومة التربية والتعليم والتكوين، وكذا اعتماد منهجية الإشراك والإجماع والتجريب والبحث العلمي والميداني قبل تطبيق أي إصلاح أو قرار تربوي، لضمان مشاركة الجميع باقتناع ومسؤولية،و ضمان فعالية الإجراءات و التطبيقات الميدانية.

2 - على مستوى الخلفيات المعرفية والإيديولوجية

ـ معرفيا: نظن أن الأطر والمرجعيات المعرفية المؤطرة خصوصا للإصلاحين الأخيرين كانت هي الأجود بالمقارنة مع سابقاتها لاعتمادها على آخر النتائج والنظريات المعرفية الحديثة،خصوصا علوم التدبير والإدارة،علوم التربية...لكن يبقى المشكل الكبير(والتاريخي) هو كيفية تفريغ وتطبيق هذه المقاربات والمداخل المعرفية عند صناعة البرامج والكتب المدرسية والتنظيم البيداغوجي والإداري،لأنه غالبا ودائما نلاحظ عدة اختلالات في التطبيق!لذلك يمكننا الحسم في القول أن إشكالية منظومة التربية والتكوين تكمن غالبا في التطبيق وليس في التأطير المعرفي للإصلاح؛فهل المشكل يكمن في التطبيق الميكانيكي للنظريات والمرجعيات المعرفية المستوردة؟ أم في طابعها الاختزالي (البيداغوجيا وعلم النفس فقط)؟أم في عدم معرفتنا العلمية لواقع مدرستنا المغربية وإنسانها العامل أو المتعلم فيها؟أم عدم جدية وفعالية وكفاءة المطبقين على مختلف مسؤولياتهم ومواقعهم؟

- إيديولوجيا

إذا كانت قيم العلم و التحديث والدمقرطة والأنسنة والمواطنة هي الطاغية على جل الخطابات والوثائق الإصلاحية الرسمية الحديثة،إلا انه على مستوى البرامج والكتب المدرسية والتدبير والتنظيم الإداريين

نجد عدم الحسم في الاختيارات الإيديولوجية الكبرى؛ حيث نلاحظ خليط هجين بين اختيارات إيديولوجية مختلفة ومتناقضة على مستوى المرجعيات و المبادئ والفلسفات والأهداف المجتمعية: الرأسمالية اللبيرالية/ التقليدانية المحافظة/ القومية_ الإثنية/ التقنوقراطية/ المركزية/ البروقراطية... مما يؤجج دائما الصراعات المجتمعية(وربما الداخلية والخارجية) داخل وحول التعليم،ويجعله مجالا لصراعات لا بيداغوجية_لاعلمية مستمرة، تؤثر في الأخير سلبا على الفعالية البيداغوجية والعلمية لمنظومة التربية والتعليم وتجعلها تهدر طاقاتها وزمانها في وظائف زائدة عن المهام الحقيقية لمؤسسة المدرسة،حيث يمكن لمؤسسات مجتمعية أخرى أن تقوم بذلك بحكم تخصصها ومبرر وجودها.إن عدم الحسم الواضح في الاختيارات الإيديولوجية والقيمية الكبرى وعدم انسجامها على المستوى البيداغوجي والتنظيمي والتدبيري يبقى من أهم العوائق الكبرى التي تكرس سلبية الازدواجيات الفصامية بين الخطاب والتطبيق،وبين الأهداف والواقع،وبالتالي تشكل معوقا بنيويا لنجاعة وفعالية منظومة التربية والتعليم.

لذا، وكما أشرت لذلك في عمل سابق،يجب تخليص المدرسة من الصراعات الإيديولوجية الضيقة(التي تتجلى على مستوى الخطاب والمضامين و تعدد اللغات وأنواع المدارس والتخصصات الدراسية...)،وجعلها مؤسسة تربوية تقوم بوظائف بيداغوجية معرفية وعلمية أساسا،وقيمية وطنية وإنسانية كلية. ولما لا تكليف جهاز» خاص» لتدبير القطاع وطنيا وجهويا ومحليا يكون مستقلا وتحكمه ضوابط علمية أساسا(يسيره كفاءات علمية متخصصة)،وطبعا ينبغي لهذا الجهاز أن ينسق مع السياسات والاختيارات العمومية الوطنية على أسس المصالح العليا والواحدة للبلاد.

3- **البرنامج/المخطط الاستعجالي**

هناك بعض الأسئلة التي تبقى معلقة فيما يخصص المخطط الاستعجالي لإصلاح التعليم الجديد:هل المخطط/البرنامج الاستعجالي أجاب في وصفاته الإصلاحية عن كل قضايا واختلالات ونقائص منظومة التربية والتكوين التي تم تشخيصها سابقا؟ وهل سيفي بمشاريعه و بجدولاته المالية والرقمية والزمنية أم سيسقط هو الآخر ضحية إشكالية التطبيق والأجرأة؟ وهل توجهه الخفي أو الظاهر نحو رَأسملة وخوصصة وضرب مجانية التعليم قمين بحل الإشكالات التمويلية للقطاع(رغم أن البنك الدولي نفسه ينصح بعدم التعويل على التعليم الخصوصي بالمنطقة والاهتمام أكثر بالتعليم العمومي كما رأينا سالفا)؟ وهل شعب جل أفراده فوق أو تحت عتبة الفقر قادر على تحمل نفقات التعليم التي تحاول الدولة التخلص منها وبالموازاة بذلك تشجيع خوصصة التعليم؟ نحن نرى وضعية جل الأسر والتعليم في ظل المجانية ما بالك بالأداء! وهل اعتمد و يعتمد المخطط في صنع قراراته على المنهجية الدمقراطية، ومنطق المشاركة والإجماع باعتبار التعليم هو مشروع أمة وليس مشروع نخبة أوجماعة تقنوقراطية أو سياسية؟!

4- توصيات البنك الدولي

الوصفات الجاهزة للبنك الدولي رغم أنها قد تبدو أحيانا إيجابية جزئيا أو ظاهريا، تجدر الإشارة إلى(والتذكير ب) أن البنك الدولي كان تاريخيا من بين العناصر التي أزمت وضعية التعليم بالمغرب(فرض سياسة التقويم الهيكلي والتقشف على القطاعات الخدماتية الاجتماعية)، كما أن نتساءل هل توجهاته نحو «رأسملة» وخوصصة التعليم التي يوصنا بها ملائمة لدولة شبه متخلفة وفقيرة كالمغرب تتوق إلى النمو وتتبنى اختيارات تضامنية واجتماعية كبرى؟ لازلنا نعيش الآن فصول أزمة النتائج الكارثية للاختيارات الرأسمالية المتوحشة في القطاع المالي والاقتصادي العالمي(الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية) لذا وجب التعامل بحذر وانتقائية وطنية مع توصياته، واستحضار بُعد الخصوصيات السوسيو ـ ثقافية والاقتصادية للمغرب، عوض التطبيق الحرفي والميكانيكي لكل توصيات البنك التي قد تتعارض أحيانا مع السيادة التربوية للمغرب وحقائقه الواقعية وطموحاته المستقبلية.

5- الهندسة التربوية:

عموما، على المستوى الشكلي التنظيمي، تعد الهندسة البيداغوجية الحالية جد متقدمة على سابقاتها، على مستوى بناء المناهج والبرامج والكتب المدرسة، والمقاربات والطرق البيداغوجية الحديثة ،والتمويل والتدبير الإداري(الحكامة واللامركزية وعدم التمركز...)، والموارد المادية والبشرية...لكن هذا لا يمنع من إبداء بعض الملاحظات العامة على إصلاح الميثاق الوطني(الذي تمت اجرأته في الكتاب الأبيض) والإصلاح الجديد للبرنامج الاستعجالي، من اجل نجاعة أكثر:

ـ **المناهج والبرامج والكتب المدرسية:** رغم أن الاختيارات البيداغوجية للمناهج والبرامج والكتب المدرسية كما وردت في الكتاب الأبيض قد احترمت مدخلات المرجعيات البيداغوجية والقيمية الحديثة، إلا انه على مستوى الأجرأة في بناء المناهج والكتب والتنظيم البيداغوجي لا زلنا نلاحظ طغيان منطق الكم على حساب النوع الذي من المفترض أن يكرسه تطبيق مقاربة بيداغوجيا الكفايات؛ حيث لا زال هناك تضخم كمي على مستوى المضامين وكثرة المواد والكتب الدراسية، وغالبا ما لا يتم احترام الشروط البيداغوجية الجديدة في التأليف المدرسي المتضمنة في دفاتر التحملات... كما تجدر الإشارة إلى أنه يجب إعادة النظر في مسألة تعددية الكتاب المدرسي، حيث أفرغت هذه التعددية من أهدافها البيداغوجية، ولا يتم، غالبا، احترام الشروط البيداغوجية في اختيار الكتب المقررة محليا، وأصبحت «تعددية تجارية» وارتجالية، تثقل كاهل الأسر والمدرسين ليس إلا.

على كل نتمنى أن ينجح الإصلاح»الاستعجالي» في تطبيق مقاربة بيداغوجيا الإدماج والكفايات الأساسية، وتعميمها الشمولي على مستوى المناهج والبرامج والطرق والكتب المدرسية والتنظيم

البيداغوجي،وألا يكون تجزيئيا أو اختزاليا،نظرا لأهمية وفعالية هذه المقاربة البيداغوجية،والتي حقق تطبيقها(الصحيح.ومع وجود شروط أخرى ضرورية) في عدة دول إفريقية وأوربية نتائج جد إيجابية.

ـ **الغلاف الزمني للمواد:** تبقى معضلة تضخم المضامين والمواد والدراسية تشكل إحدى المعوقات الأساسية لتحقيق جودة وفعالية التعلمات، وتكريس الفشل الدراسي،وذلك ينعكس أيضا على مسألة توزيع الغلاف الزمني السنوي او الأسبوعي (المعطى مسبقا ومنذ سنوات)على المواد المقررة،حيث يخضع هذا التوزيع أساسا إلى منطق رياضي حسابي: محاولة التوفيق أو التلفيق أحيانا ، لقسمة الغلاف السنوي على عدد المواد، وعلى عدد الحصص الأسبوعية لكل مادة دراسية!دون مراعاة،على ما يبدو، للخصوصيات الديداكتيكية لكل مادة، وللخصوصيات والفروقات النفسية والتعلمية للمتعلمين، وللشروط المهنية الموضوعية(الاكتظاظ،الأقسام المشتركة، التجهيزات والوسائل الديداكتيكية...)،ناهيك عن الشروط الطبيعية والسوسيو ـ ثقافية للمدرسة الواقعية وليس الافتراضية كما نتخيلها في تنظيراتنا!

أظن انه يجب تجاوز المنطق التقني الحسابي في بناء وتخطيط الإيقاعات المدرسية والأغلفة الزمنية للمواد،مع ضرورة التخفيف منها، أو على الأقل تمتيع المواد الأساسية،المحققة للكفايات الأساسية،بغلاف زمني أكثر وكاف، والتخفيف كذلك من ساعات الدراسة والعمل،وإخضاع الهندسة الزمنية للمواد والتقييمات للدارسة والتجريب العلميين قبل التطبيق الفعلي.

ـ **نظام التقييم:** الملاحظ كذلك ان مسألة نظام التقييم(التكويني والإجمالي او الإشهادي) لم تحظ بالاهتمام الكبير في الأدبيات التربوية الرسمية،أو عند بناء المنهاج التعليمي، او في التكوينات الأساسية والمستمرة،رغم خطورة وحسم نظام التقييم في الحكم على نجاعة وجودة منظومة التربية والتكوين،وعلى مستقبل المسار الدراسي للمتعلمين،وعلى فعالية نتائج المدرسين؛ بعد كل المجهودات التدبيرية والتجهيزية والبداغوجية لكل الفاعلين التربويين تأتي لحظة قياس نتائج تعلمات المتعلمين،وعلى غرار ذلك نحكم على الجميع:المتعلم،المدرس،أطر المراقبة والتدبير...منظومة التربية والتعليم والتكوين، إما بالفشل أو بالنجاح.لذلك يقول فليب بيرنو: « التقييم هو المنهاج».

إذا استأنسنا ، مثلا، بمقاربة كزافي روجرز لبناء نظام تقييم موضوعي ومنصف،سيتبين لنا مدى أخطائنا البيداغوجية التي نقترفها في حق المتعلمين وفي حق الحكم على نجاعة النظام التعليمي، لا لشيء، فقط لأن نظامنا التقييمي لازال تقليديا ولاعلميا غالبا،يتسم باللاإنصاف،وبعدم الدقة والموضوعية،وبعيدا عن روح المقاربات البيداغوجية الحديثة،خصوصا مقاربة الكفايات، والفارقية...فرق كبير بين أن نبني نظام تقييم يعتمد،مثلا،على قاعدة 3/4(إعطاء على الأقل 3 فرص للمتعلم للإجابة عن تحكمه في كفاية ما)، و مبدأ الإدماج عوض التجزيء،ويعتمد المعايير والمؤشرات والتعليمات الدقيقة المرتبطة بكفاية ما(شبكة التقييم مع سلم التنقيط)،ونظام تقييم تقليدي يعتمد أسئلة وحيدة واعتباطية ،وسلم تنقيط اعتباطي وغير دقيق!

نتمنى كذلك في الاصلاح «الاستعجالي» الجديد أن يتم إعطاء ما يكفي من العناية والاهتمام لنظام التقييم حسب مقاربة بيداغوجيا الإدماج والكفايات الأساسية سواء في بناء مختلف التقييمات وإدماجها في المنهاج الدراسي كعنصر أساسي،أوفي التكوينات الأساسية والمستمرة للمدرسين والمؤطرين على العموم،

ـ **التدبير الإداري والحكامة:** الكل يعرف مدى أهمية التدبير الإداري لإنجاح السير العادي للعمل التربوي، وتحقيق مختلف الأهداف التربوية المسطرة،ولكي يكون تسييرا وتدبيرا إداريين ناجعين يجب توفر أطر إدارية وتدبيرية كفأة.لذلك وجب تجاوزالنظرة التقليدية لمهام الإدارة والتدبير،من خلال تحديثها والتكوين العلمي المتين للأطر(لما لا خلق مراكز او تخصصات للإدارة والتدبير التربويين)، وكذلك العمل على دمقرطة وشفافية أكثر نظام الإدارة والتدبير،حيث يلاحظ الكثير من المتتبعين عدم فعالية تطبيق نظام الحكامة واللامركزية وعدم التمركز، نظرا لوجود عدة اختلالات ومعوقات سواء في تحديد الوظائف والتخصصات،أو في طغيان التدبير المالي والتقني على حساب الأهداف البيداغوجية الحقيقية،أو ضعف الكفاءة،اوعدم الجدية والمسؤولية،عدم وجود آليات فعالة للمراقبة والمحاسبة والتتبع والتقويم،سيادة المركزية والتمركز على أرض الواقع خصوصا فيما يتعلق بسلطة القرار والتنفيذ الخاصة ببعض المهام الحساسة والحاسمة...

ونظن أن أخطر مشكل يهدد منظومة التربية والتكوين هو عدم وجود آليات فعالة لتطبيق الحكامة،خصوصا على مستوى المساءلة والمحاسبة، ودمقرطة المشاركة والمراقبة.

ـ تدبير الموارد البشرية: العنصر البشري (مختلف أطر القطاع)هو أساس كل بناء أو إصلاح.لكن مختلف الاصلاحات ،على مستوى الواقع العيني وليس في الخطابات،بما فيها الجديدة، ظلت تهمش العنصر البشري من حيث التحفيز والتكوين وتوفير الشروط والظروف المهنية الصحية والحديثة،وتركز فقط على المراقبة والمحاسبة.وإن قارنا ظروف العاملين في قطاع التربية والتعليم بقطاعات وزارية او مؤسسات عمومية أخرى(كالمالية والفوسفاط مثلا) نجد الفرق شاسعا وخياليا أحيانا على مستوى الأجرة الأساسية ونظام التحفيز والتعويضات، وشروط العمل،رغم أن الجميع يعملون لصالح دولة واحدة!

وكما هو معروف في علم نفس الشغل، أو غيره، فإن مسألة الفعالية والجودة مرتبطة أساسا بالرضى المهني،الذي له علاقة بالظروف الاجتماعية والمهنية الجيدة للعاملين.لذا وجب إعادة النظر في نظام الأجرة والتحفيزات والترقيات الخاصة بالعاملين في قطاع التربية والتكوين، وفي ظروف عملهم المهنية، بشكل يضمن الكرامة والانصاف والمساواة والفعالية، وهذا لا يقلل من المجهودات الرسمسة المبدولة مؤخرا،والتي تظل دائما غير كافية أمام الشروط الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة باستمرار نحو الغلاء والحاجيات المتجددة، وبالتالي نحو الضغط على القدرة الشرائية للموظفين وعامة المواطنين.يجب توفير الظروف الصحية العامة للعاملين بالقطاع أولا،وإلا سيكون أي نظام للمساءلة والمراقبة مجرد حيف مضاعف، قد يكرس التوترات

والصراعات وعدم الرضى المهني، وكل ذلك سيدفع إلى مزيد من الاستياء وعدم الانخراط الجدي والمسؤول في أي إصلاح او مجهود تقوم به الدولة، وبالتالي عدم المساهمة في الارتقاء بمنظومة التربية والتكوين نحو الأحسن. فمثلا، كيف نحاسب مدرس يعمل في أعلى جبل بمنطقة نائية ومقطوعة عن العالم، ولا يستطيع ان يستفيد من أبسط الخدمات في القرن الواحد والعشرين: إعلام، سكن لائق، نقل، كهرباء، ماء، غذاء صحي، تطبيب...ويعمل بقسم متهرئ يفتقر لأبسط الوسائل الديداكتيكية، ويُدَرِّسُ أكثر من 50 تلميذ أو أكثر من ثلاثة أو أربع مستويات (الأقسام المشتركة)، وبأجرة لا تسمنه ولا تغنيه من جوع! كيف سنطلب من هذا المدرس أو المدرسة أن يساهما معنا (نحن من في المركز المريح) في فعالية وجودة التعلمات والرقي بمنظومتنا التعليمية؟! وهل ستكفي قيم المواطنة وباقي الأخلاقيات لنطلب منهما ان يصنعا لنا المعجزات السويدية في التعليم؟! فاقد الشيء لا يعطيه.

6- المحيط السوسيو- ثقافي والاقتصادي للمدرسة

نعتقد جازمين أن أكبر معوق لفعالية المدرسة الداخلية والخارجية هي وجودها (المدرسة) في محيط سوسيو- ثقافي واقتصادي يعرف هو الآخر عدة اختلالات وصعوبات (الأمية، البطالة، العنف، الانحرافات، الفقر واتساع الفوارق الطبقية والمجالية، التعدد الثقافي، هشاشة الاقتصاد، غياب قيم المواطنة والمسؤولية والأخلاق الجماعية والفاضلة...)، لذا فإن أي إصلاح «بيداغوجوي» أو «مدرسوي» لمنظومة التربية والتكوين لن يكون فعالا ولن يؤتي ثماره، ما لم تكن هناك مقاربة إصلاحية مجتمعية موازية على مستوى كل المجالات والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والقانونية والمؤسساتية والقيمية...للمجتمع في شموليته، لأن المدرسة كمؤسسة اجتماعية تتأثر وظائفها ومكوناتها البشرية (سلبا أو إيجابا) ببنيات ومنظومات ووظائف المجتمع المختلفة. وهذه حقيقة باتت معروفة لدى الجميع، وتقطع مع أي مقاربة تجزيئية او اختزالية أو تقنوية او أمنية لإصلاح المدرسة، أو مع تحميل المجتمع المدرسي وحده مسؤولية فشل أي إصلاح تعليمي. ومع الأسف لازالت هذه الحقيقة مغيبة من أذهان بعضهم (ربما عن جهل علمي، أو مبيت).

وفي الأخير، نظن انه مهما أحطنا بمختلف المقاربات والأبعاد والعناصر التي تمس مسالة الاصلاح التعليمي وفعالية منظومة التربية والتكوين، يبقى دائما شيء من حتى، وظواهر ومتغيرات وقضايا أخرى لا مُفكر فيها! وقد لا نستطيع الإحاطة بكل المتغيرات والدقائق العينية كما هي في الواقع، أو في مختلف المرجعيات المعرفية، لكن نظن أن الإلمام بأهم العناصر والمقاربات الأساسية، كنماذج على الأقل، يكون نافعا لتوضيح الرؤيا، ورسم خريطة طريق واضحة مؤقتا لكل فاعل تربوي، وتلك هي غاية هذه المقاربة لمسألة فشل الإصلاحات التعليمية للوقوف على أهم أسبابها والحلول المقترحة لتجاوز اختلالاتها ومعوقاتها البنيوية والتنظيمية والتاريخية والمتجددة (مثلا، ماعلاقة مدرستنا بنظام العولمة وعالم الغد الذي يتشكل وسيتشكل؟ وهل الإصلاحات الجديدة ستؤهلنا لرفع مختلف التحديات الحالية والمستقبلية؟). التابث: لا إصلاح حقيقي لمنظومة التربية

والتعليم بدون إصلاح باقي المنظومات المجتمعية، وبدون تأهيل المدرسة لصناعة الغد والإنسان المغربي على المدين المتوسط والبعيد./.

المراجع المعتمدة

- الإصلاح التعليمي بالمغرب 1994-1956 للمكي المروني،عرض لحسن توبي، مجلة عالم التربية، العدد الرابع، خريف 1996.
- المغرب الممكن...(تقرير الخمسينية)، مطبعة دار النشر المغربية، 2006، البيضاء،المغرب.
- التقريرالاول للمجلس الأعلى للتعليم حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها، www.cse.ma
- الطريق غير المسلوك، إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي،.www.2007 worldbank.org
- من أجل نفس جديد لإصلاح منظومة التربية والتكوين، تقديم مشاريع البرنامج الاستعجالي،يونيو2008 ، وزارة التربية الوطنية...

-Xavier Roegiers,La pédagogie de l ' intégration en bref,Rabat,Mars 2006.

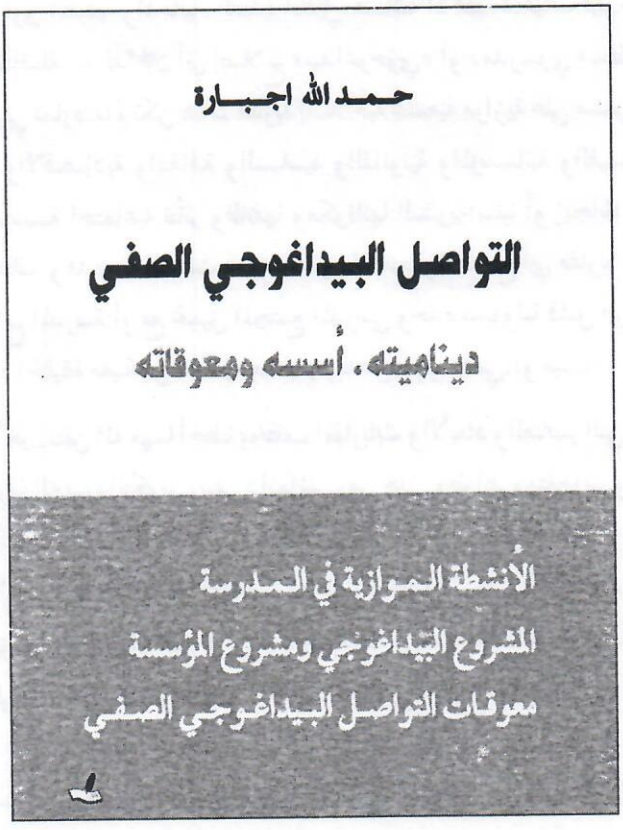

إصدار جديد